

الفقه المالكي والوحدة المذهبية بين المغرب وصحرائه

للاستاذ عبد العزيز بن عبد الله

أن من تتبع بدقة شبكة تطور الفكر المذهبي في إفريقيا يلاحظ باندهاش أن خطوط هذه الشبكة وحدودها تعانق أطراف خريطة واسعة ترسم أجزاء المغرب بسهوله وجباله وصحرائه ، فلتنظر الى خريطة إفريقيا ولنتابع كيف دخل المذهب المالكي وكيف تطور ولما ذا اختار بعض المناطق أو اختارته دون غيره . ولماذا عانق هذا الاختيار بدقة علمية متناهية يقف أمامها العالم الجغرافي مشدوها .

ويمكن رسم معالم هذا الخط على المراحل الآتية :

أن منبع الإلهام الفقهي والاصولي انبثق من مصدر الإسلام الأول وهو مدينة الرسول عليه السلام ، وقد كان هذا العامل أول باعث على حصر اختيارات المغاربة في مذهب الإمام مالك لسببين هما : أن المدينة المنورة هي إطار هذا المذهب ولأن عمل أهل المدينة هو منبعه ومثاره ، وإذا اعتبرنا أن المغرب عاش فترة مخاض في تاريخه سماها (كويتي) بالعصور الفامضة تأرجح خلالها بين مذاهب أبي حنيفة والشافعي والأوزاعي وبعض الاتجاهات الخارجة والرافضة ، فإن نهاية القرن الرابع كانت بداية استقرار في الاعتبار والاختيار بالمغرب وحتى في هذه الفترة وبالنسبة أيضا لمذهب الخوارج فإننا نلاحظ أن المدينة المنورة كانت مصدر الإلهام حيث توجه العالم (سمو بن أسول) والد أمير سنجماس

المدراري الى المدينة المنورة لآخذ أصول العقيدة الخارجية عن عكرمة مولى عبد الله بن عباس ، ومع ذلك فقد شعرت الدولة المدرارية التي تأسست عام 140 هـ / 757 م أنها على غير صواب ، فاختار أميرها الشاكر لدين الله في منتصف القرن الرابع مذهب مالك مستعيضا باتجاهه الوجدوي عن الخطب الفكري الذي عاشت فيه الصحراء آنذاك نحو من قرنين ، ولم يكد ينتصف القرن الخامس حتى هب الملمثون من الصحراء في حركة تآزرت تلقائيا مع الاتجاه العام الذي كان سائدا آنذاك في المغرب والاندلس ، فاستأصلوا الشيعة الموسويين في أغمات والروافض بالاطلس الكبير (حسب البكري وابن حوقل) والجليلين (بماسة وتارودانت) كما قضوا على النحلة البرغواطية التي انحدرت من فكرة خارجية شرقية دخيلة تمكنت الى الآن في الجزائر وتونس بالإضافة الى مذهب الامامين الشافعي وابي حنيفة .

وفي نفس الوقت كانت فاس ملتقى لمذاهب السنة وخاصة مذهب الامام مالك الذي أقام أصوله المولى ادريس الأكبر باسناد منصب القضاء لأول شخصية عربية هي محمد بن سعيد القيسي تلميذ الامام مالك وسفيان الثوري . (الجذوة ص 13) .

وإذا كانت هنالك في المغرب مظاهر خارجة عن مذهب مالك ، فانما هي اختيارات حرة استمرت الى القرن الرابع حيث أصبحت (جامعة القرويين) منبع المعرفة المقارنة في افريقيا قبل (جامعة الأزهر) بمائة عام ، وقد نقل (أبو جيدة الفاسي) من الشرق وثائق شافعية ، وقد توفي عام 360 هـ / 970 م (السلوة ج 3 ص 13) . والواقع أن مدينة فاس بفضل مؤسسها المولى ادريس الذي يعتبر أول وآخر مثال في تاريخ الإنسانية لرجل دخل وحيدا فريدا عدا مولاة راشد فالتفت حوله (عام 177 هـ / 793 م) قبائل البربر عن بكرة أبيها كما قال ابن خلدون وهي المستعصية التي لم ترضخ قبل ذلك لاحد وتعزز ذلك منذ تأسيس القرويين بالتفاف قرطبة والقيروان حول فاس حيث هاجرت أربعمائة أسرة فيروانية مثل آل الفهري الذين أسسوا جامعة القرويين وثمانية آلاف عائلة (أو ثمانمائة في رواية أخرى) من قرطبة بعد (ثورة الربيعين) ، وكان ذلك بزعامة رجل بربري من طنجة من قبيلة نفزة ، وهو يحيى بن يحيى الليثي المتوفى عام 234 / 848 م . وقد سمع الموطن من مالك

سفيان بن عيينة (التهذيب ج 11 ص 300 / النفح ج 1 ص 332 / ابن خلكان ج 2 ص 216 / جذوة المقتبس ص 359 / المغرب ج 1 ص 163 / ابن الفرضي ص 44 / الديباج ص 350) . ومن الغريب أن كلا من الاندلس والمغرب اتجها نفس الاتجاه حيث الزم هشام بن عبد الرحمن الاموي كافة اهل العدو الشمالية بمذهب مالك ، وذلك بدعوة من يحيى الليثي النفزاوي (ونفرة يرجع اليها نسب ابن ابي زيد القيرواني وآل بناني) ، وأول من نزل منهم بالصحراء في القرن الخامس هو محمد الصديق بناني حيث توغل داخل الصحراء الى السودان . وتشخص قبيلة نفزة الصحراوية في زينب بنت اسحاق النفزاوي الهوارية التي كانت زوجة ابي بكر بن عمر الكدالي ثم يوسف بن تاشفين بعده .

فمذهب مالك تعزز اذن في الاندلس بحركة نابعة من المغرب في شخص يحيى الليثي الذي كان قاضي القضاة عند الامويين ، كما تعزز في افريقية بفضل مرونة سحنون (الجذوة ص 360) بالاضافة الى الاعتراف بالجميل للامام مالك الذي ساند العلويين ضد خصومهم العباسيين ببغداد، ولم يكد المرابطون يدخلون مدينة فاس خلال القرن الخامس حتى اتجهوا في تعزيز جامعة القرويين فوسعوا بلاطاتها وأوصلوها الى ما هي عليه الآن مندهشين مما لاحظوه من تقارير رواد المعرفة والفكر عليها من الاندلس وافريقيا الشمالية حيث تجلت وحدة الفكر المذهبي في مظاهر مختلفة كان اقلها الاستناد في قراءة القرآن منذ القرن الرابع الى قراءة نافع ، وكذلك على عملية الوقف الهبطي تبسيطاً لتلقين القرآن في الكتاتيب التي كانت مجرد جناح في المسجد امتد الى الصحراء بنفس الاسم حتى سميت قرية في شنقيط بالامسيد في حين ان الكلمة المستعملة في الشرق هي الكتاب وفي السودان الشرقي الخلوة .

ولا يخفى أن العالم (ميمون الصحراوي) المتوفى 506 هـ (وقيل 530 هـ حسب ابن الأبار) هو شيخ القاضي عياض (الاعلام للمراكشي ج 7 ص 239) امام المذهب المالكي في المغرب وصاحب (المدارك) التي هي سجل رجال المذهب حيث نوه بانتشاره آنذاك (ص 65) في المغرب الأقصى والصحراء الى بلاد من أسلم من السودان باستثناء

المغرب الاوسط الذي كانت فرق الخوارج الصفرية والاباضية قد تغفلت فيه وخاصة فى بلاد الزاب وحول تلمسان وتاهرت .

وقد كان تمسك الصحراء بمذهب الامام مالك اوثق وابلغ اذ عن طريق هذا المذهب تأسست الدولة المرابطية منبثقة من الصحراء بدافع من (واجاج بن زلو) الذي اختار (عبد الله بن ياسين) بايعاز من (أبى عمران الفاسي) امام المذهب فى تونس ولذلك كان أهل الصحراء يهتمون بحفظ شيئين اثنين فى مقدمة ما يحفظون ، وهما كتاب الله بقراءة نافع ووقف بأى جمعة الهبطي ومدونة سحنون حتى ذكر اليوسفي من رجال القرن الحادي عشر فى حديثه عن الرجراجيين ان اهل (دغوغ) الذين انتشروا فى المغرب وصحرائه كان يحفظ المدونة منهم عن ظهر قلب 6760 من الرجال وخمسائة من النساء (المعسول ج 4 ص 9) ورغم ما قد يكون فى ذلك من ايفال فهو يعطينا صورة عن قوة مذهب مالك فى الصحراء ، وقد ذكر المؤرخون أيضا ان أهل رجراجة فى الساقية الحمراء وما والاها حفظ منهم القراءان والمدونة ثلاثمائة امرأة . وقد شاهدت فى ارباض (تافراوت) قبور عشرين امرأة ممن كن يحفظن المدونة ، ومعلوم ان (العتبية) التي انتشرت فى المغرب وصحرائه صنفها محمد ابن أحمد ابن عبد العزيز العتبي تلميذ يحيى بن يحيى الليثي وأن كان أيضا تتلمذ لسحنون .

وقد اختلفت الرواية الفقهية عن صاحب مالك بن انس الاساسي وهو عبد الرحمن بن القاسم فأسد بن الفرات أخذ عنه اجوبة المروية من حفظه ثم أخذها عنه سحنون بعد ذلك وقد رجع عن الكثير مما كان قد اجاب به أسد بن الفرات الذي كتب له ابن القاسم ان يصلح أسديته على ما عند سحنون .

اما العتبية التي هي كتاب « المستخرجة من الاسمعة » فقد جمعها محمد بن أحمد العتبي القرطبي (255 هـ / 868 م) من أحد عشر سماعا منها سماع ابن القاسم واشهب وابن نافع أصحاب مالك ثم ابن وهب والليثي وابن مرتيل وسحنون وابن اصبغ (من الثمانية وكلهم عن ابن القاسم) .

وقد تناول ابن رشد الجدل هذه (العتبية) بالبيان والشرح والتعليل والتوجيه والتأويل والتحصيل في كتابه (البيان والتحصيل) فالتحصيل جمع نتائج العمليات السابقة في عبارات قليلة واضحة تلخص الاحكام ، وقد حظي هذا الكتاب بعناية كبرى فتبناه خليل في مختصره وقد أخذه بالاجازة من ابن المؤلف أبو القاسم عبد الرحمن بن عيسى الفاسي (ابن الملجوم) (606 هـ) واختصره كما شرحه أبو ابراهيم بن قائد بن موسى الزواوي القسطنطيني (857 هـ) في كتابه (الجامع الكبير) واعتنى به السلطان سيدي محمد بن عبد الله حيث كون لجنة عام 1174 هـ لنسخ الكتاب وتصحيحه تكونت من السادة محمد التاودي بن سودة وعمر بن عبد الله الفاسي ومحمد بن عبد القادر الفاسي وعبد القادر بوخريص وانجزت الكتاب في 20 مجلدا بخط أحمد الغزال .

فلاسيدي اذن هي اصل المدونة جمعها أسد بن الفرات (213 هـ / 828 م) عندما ذهب الى العراق فدون ما سمعه من المسائل الفقهية على طريقة العراقيين ثم لقي اصحاب مالك كابن القاسم (191 هـ /) فأضاف اجوبته عن هذه المسائل التي هي تفريعات وفروض في حين أن الفقه المالكي كان يقتصر على النوازل ، ثم أخذ سحنون المدونة وعاد بها الى مصر وعرضها على ابن القاسم وأصلح فيها مسائل ورتبها وبوبها واحتج لبعضها بالآثار والاحاديث وحتى ابن الفرات تراجع عن بعض اجتهاداته الواضحة .

ولعبد الملك بن حبيب (الواضحة) وهي اصل (العتبية) استخرج فيها المعاني والقواعد التي قامت عليها الفروع . ولم يكن عالما بالحديث ومعرفة صحيحه من سقيمه ، لهذا اهتم بالفروع أكثر من الاصول .

والعتبية هي لمحمد بن عتاب (255 هـ /) وتسمى المستخرجة جمعها من عدة مصادر (ابن القاسم وأشهب والليثي وشبظون والواضحة وكلها كتب مسائل ونوازل) وأكثر فيها من المسائل الشاذة لذلك قال محمد بن وضاح بأن في المستخرجة خطأ كثيرا وقد تناول البيان والشرح والتعليل والتوجيه والتحصيل لابن رشد الجدل مسائل المذهب حسبما ورد في المستخرجة دون تأصيل من الكتاب والسنة .

وقد شرحها واختصرها محمد بن عبد السلام سحنون (255 هـ /
(ولخصها ابن أبي زيد القيرواني (مالك الأصغر وقطب المذهب)
386 هـ في كتابه (المختصر) و (النوادر والزيادات على
المدونة) (أزيد من مائة جزء) .

ثم اختصر (البرادعي) كتاب النوادر في كتابه (التهذيب) الذي
جمع فيه 36.000 مسألة اتقن ترتيبها وتبويبها .

ثم جاء ابن يونس التميمي 451 هـ فنقل معظم ما في
(النوادر) وغيره من الامهات في كتابه في (الفقه) المسمى (مصحف
المذهب) وهو أحد المصادر الأربعة التي اعتمدها خليل في مختصره .
وقد شعر فقهاء المغرب والاندلس بأن الفكر المالكي بدأ ينزلق في تفرعاته
خارج نطاق الاصلين وأحسن بابتعاد الفقهاء عن التشريع الاسلامي الاصيل
امثال قاسم بن سيار الاندلسي 276 هـ الذي ألف في الرد
على العتبي وابن مزين كما قام محمد بن وضاح وبقي بن مخلد وعباس
الفارسي القيرواني المحدث (الذي أحرق بنفسه المدونة وكتب الرأي
وسط القيروان أوائل القرن الثالث الهجري حتى أدبه أسد بن الفرات
(المدارك ج 3 ص 300 ، ط . وزارة الاوقاف بالرباط) وسعيد بن الحداد
القيرواني 330 هـ وابو بكر بن العربي 543 هـ في القواصم
والعواصم وابن عبد البر .

ومهما يكن فقد وصلت المدونة الى المغرب الاقصى عن طريق دراس
ابن اسماعيل الفاسي « وهي اصل المذهب المرجح روايتها على غيرها
عند المغاربة واياها اختصر مختصروهم وشرح شارحوهم وبها منارظتهم
ومذاكرتهم » (المدارك ج 2 ص 472) .

سمع ابن العجوز عبد الرحيم بن أحمد الكتامي (413 هـ / 1022 م)
مختصر المدونة عن ابن أبي زيد القيرواني (المدارك ج 4 ص 720 /
لدليبا ج 2 ص 13) .

وقد ذكر عياض أن مختصر المدونة والنوادر وكلاهما لابن أبي زيد
القيرواني عليهما المعمول بالمغرب في التفقه (المدارك ج 4 ص 494)
(توجد نسخة من النوادر بخزانة جامعة القرويين) .

وكان ابن بشكوال محمد بن يوسف بن الفخار يحفظ المدونة والنوادر ويوردها من صدره (راجع ابن بشكوال) .

ولابراهيم بن عبد الرحمن التسولي التازي (747 هـ / 1346 م) (تقييد على المدونة) جمعه من تقارير شيخه أبي الحسن الزرويلي .

(ايضاح المكنون لشرح مدونة سحنون) لعلي بن عبد الحق الزرويلي أبي الحسن الصغير (719 هـ / 1319 م) .
(المكتبة الوطنية بتونس (95 م) .

وذكر ابن مرزوق الحفيد ان تقايد الشيخ عبد العزيز بن محمد القوري الفاسي (750 هـ / 1349 م) صاحب الشيخ أبي الحسن الصغير - على المدونة من أحسن التقايد . كما أن أعلم الناس بالمدونة هو عبد المومن بن محمد الجناتي أبو فارس الفاسي (746 هـ / 1345 م) (النيل ص 156) .

وقد شرح المدونة أو قيد عليها علماء أفذاذ منهم :

- أبراهيم الأعرج البادسي .
- تعليق على المدونة لأبي بكر عثمان بن مالك زعيم فقهاء المغرب .
- (طرر على المدونة) لابن مطر الورياغلي أبي إسحاق الأعرج (693 هـ / 1284 م) .
- أبو عمران بن أبي علي الزياني الزموري نزيل مراكش (702 هـ / 1302 م) .
- أبو عمران الفاسي : « مسائل فقهية مختصرة من المدونة » خع 1839 د (م = 17 - 52) (خاصة حول تزويج المرأة) .
- (شرح بعض المدونة) لآحمد بن علي بن قاسم الزقاق (932 هـ / 1525 م) .
- (تقييد على تهذيب المدونة) لأبي سعيد خلف بن أبي القاسم الأزدي البرادعي لعلي بن محمد الصغير الزرويلي المعروف عند

المشاركة بالمغربي (719 هـ / 1319 م) ، نسختان بدار الكتب
الوطنية بتونس . ق. 232 - س. 31 / ق. 200 - س. 31 /
ق. 277 - س. 21 . وذكر صاحب الدوحة (ص 2 ط. فاس) ان
له شرحا على المدونة واسم كتاب البرادعي (تهذيب مسائل
المدونة) خع 1989 د (307 ص - الجزء الاول فقط) .
ق. 232 الى 256 - س. 22 .

— راشد بن أبي رشاد الوليدي : الجذوة ص 123 / نيل الابتهاج
ص 101 .

— (تقييد على المدونة) لعبد العزيز بن محمد القروي الفاسي
(750 هـ / 1349 م) قيده عن أبي الحسن الصغير (الجذوة
ص 269) .

— عبد الله بن أبي زيد القيرواني صاحب كتاب النوادر والزيادات على
المدونة حيث لخص مذهب مالك ، توفي بتونس (386 هـ / 997 م)
خع 731 - 1 د / خق ل 40 - 793 / شجرة النور ص 96 /
تذكرة الحفاظ ص 1021 .

— (شرح المدونة) لعبد الله بن اسماعيل الاشيلي قاضي أغمات
ومراكش كان يعيل في فقهه الى النظر واتباع الحديث (497 هـ /
1103 م) .
أملها عبد الله الفاسي التادلي من حفظه ، كان يقرئ عام 623 /
1226 م) (النيل ص 119) .

— (مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح مشكلات المدونة)
لعلي بن سعيد الرجراجي (خق = ق 98) (الجزء الأول والرابع)
نسبه بروكلمان (في تاريخه ج 3 ص 282) الى ابن رشد الجد .

— شرح على المدونة للقاضي عياض يسمى (مناهج التحصيل) لخص
فيه ما وقع للائمة من التأويلات واعتمد على كلام ابن رشد الجد
وتخريجات الأحمسي .

— (تعليق على المدونة) لمحمد ن سليمان السطي (750 هـ / 1349)

— (تعاليق على شرح المدونة لابي الحسن الصغير بقلم محمد بن عبد العزيز التازي مفتي فاس ومشاور الدولة (833 هـ / 1428) (الجذوة ص 148) . آخر حفاظها بفاس امام الجماعة محمد بن قاسم القروي (872 هـ / 1467 م) .

— شرح المدونة لموسى بن ابي علي الزناتي الزموري (702 هـ / 1302 م) .

— (مسائل فقهية مختصرة من المدونة) خع 1839 د (م = 17 - 52) لموسى بن محمد بن معطي العبدوسي مفتي فاس وشيخ ابن قنفذ (راجع موسى) .

— الامام المازري - توجد نسخة من شرحه للمدونة (279 ص) هي من نوادر المخطوطات فى (خع 150 د) عثر عليها فى الزاوية الناصرية بتامكروت . ذكر حسن حسني عبد الوهاب فى كتبه حول الامام المازري (ص 63) ان بمكتبة القرويين جزءا فريدا منه وقد لاحظ محمد ابراهيم الكتاني ان هذا الجزء غير موجود على ما يظهر نظرا لعدم اثباته فى برنامج كتب القرويين .

وقد احرقها الموحدون (النيل ص 118) وعندما احرقوها مالاها من حفظه علي بن عشرين الحافظ (الاعلام للمراكشي ج 8 ص 311) (خ) .

واذا حاولنا ان نستعرض الحجج الشاهدة بمدى تغفل مذهب مالك فى الصحراء انطلاقا من جامعة القرويين ، فلن تكفينا مئات الصفحات ولدي من ذلك قوائم مدرجة فى كتابي « معلمة الفقه المالكي بالمغرب » . ولنضرب لذلك امثلة بسيطة فى خصوص مصنفات أصبحت تشكل المصادر الكلاسيكية للفقه المالكي بالمغرب وهي مختصر الشيخ خليل وتحفة ابن عاصم ولامية التزقاق (خع 1360 د) .

فقد شرح مختصر خليل أحمد بن بابا السوداني التنبكتي ومحمد بن عبد الكريم التواتي ، كما ألف الأول في مبهمات خليل (مخطوط في خم 4875) وشرح صفري السنوسي في عقيدة المذهب ، وقد نظم محمد يحيى الولاتي (منهج الزقاق) وشرح محمد بن محمد الدليمي لاميته (خم 8921) (خع 2140 د) وشرح بابا بن أحمد بيبسا الشنجيطي (التحفة العاصمية) وألف محمد بابا الصحراوي كتابا في الأصول لدعم مذهب مالك ، وكان محمد بن يوسف الركائبي مرجع الصحراء في فقه مالك حيث كان لا يجاري في الفتاوى في فقه المذهب وهو خريج القرويين ، ومن اخوته خليل الفقيه المشهور في القضاء والفتوى ، ومن تخرج من القرويين أيضا الشيخ عبد الرحمن بن أحمد الشنجيطي المتوفى عام 1224 هـ / 1809 م ، وقد برز في المذهب على أهل عصره ، وكان شيخ الجماعة بفاس مدة اقامته بها ، ومعلوم أنه عن طريق الشيخ أبي بكر بن عبد الرحمن القندوسي المتوفى عام 1244 هـ انطلق الاسناد لكثير من العلوم الشرعية وخاصة في مذهب مالك في الصحراء وحدها ، بل حتى في شمال المغرب عن طريق المسند الفقيه السيد التهامي ابن رحمـون .

وحتى بين النساء نجد العديداً مثل الغالية بنت ابراهيم السباعية التي تخرجت في الحوض بالصحراء والتي كانت تحفظ مختصر خليل ، وكان لها باع طويل في فقه المذهب وخاصة الفرائض ، وقد تمسك ولدها الحاج عبد الله الجراوي بمذهب مالك رغم دراسته في الأزهر حيث عاد الى طرفاية عام 1311 هـ / 1893 م بعد أن أقام في رواق المغاربة وجال في الافغان والهند والاسنانة ، وكانت شيخات العلم تدرسن مختصر خليل لجموع النساء كالعالمية الكنتية زوجة الشيخ المختار التي ختمت المختصر في درس خاص بالنساء في نفس الوقت الذي ختم زوجها درسه للرجال ، وقد ألف فيهما ولدهما العلامة محمد بن الشيخ المختار كتابه (الطريفة والتالدة في مناقب الشيخ الوالد والشيخة الوالدة) ويوجد بخزانة جامعة القرويين (خق 40 / 775) دفتر في مجلدين لوثائق فقهية في شأن أصول املاك المرابيح قرب وادي كير والساورة على مذهب مالك . وذلك من قبل زوجة المولى اسماعيل أم مولاي زيدان عام 1111 هـ / 1699 م .

واذا راجعنا لائحة الكتب الدراسية التي كانت مرجع فقهاء الصحراء نجد أنها لا تختلف عنها في جامعة القرويين ، وقد أعطانا أحمد بابا السوداني في ترجمته عن نفسه صورة لذلك (كفاية المحتاج والاعلام للمراكشي ج 2 ص 100) كما تتجلى وحدة المنهجية وطرق التدريس بين السهول والصحراء في المغرب الوالد فيما كتب من دراسات في الموضوع (المعسول ج 13 ص 10) ، ومن ذلك أن الطلبة كانوا يكتبون في مجموع المغرب أسفل الواح القرءان متون المرشد المعين والمختصر والتحفة في مذهب مالك .

وكان ملوك المغرب وخاصة العلويين الاماجد يستعينون برجال الفتوى من علماء المذهب في الصحراء ، مثال ذلك محمد البوهالي الركائبي الذي استقدمه جلالة الحسن الاول عام 1291 هـ / 1974 م . وعاش في بلاطه عشر سنوات ثم عاد الى باعمرانة وباقي الصحراء مزودا بتكوين اقوى في مدرسة القصر العامر التي كانت منبرا يتبارى فيه كبار العلماء وخاصة في المجالس الملوكية ، وكان التبادل موصولا يدل عليه وجود قضاة صحراويين متعددين في الحواضر مثل عثمان التواتي قاضي سلا المتوفى عام 1158 هـ ، ومعلوم ان العمل السجلماسي في تدوين ما جريات فقه المذاهب يعزز العمل الفاسي وكلاهما مستعمل في السهول والجبال والصحراء الى حدود النيجر ، لان قاضي تارودانت عاصمة سوس ، كان هو قاضي القضاة ينسحب نزاره على كل قبائل الصحراء التي كانت تشكل كما يقول سيدي العربي بن السائح في بغيته (ص 74) بلدا هو أقصى المغرب . ومن هؤلاء محمد بن أبي بكر الاقاوي الذي تولى القضاء بظهير شريف مؤرخ ب 1124 هـ كقاض للقضاء ومفتي اكبر في تخوم الصحراء ، وقد تحدث صاحب كتاب « اربعة قرون من تاريخ الصحراء » الاستاذ مارتان عن ظواهر تعيين القضاة في الصحراء الشرقية طوال اربعة قرون (راجع خاصة القضاء في توات ص 314) ، ومنهم ايضا احمد دوكتا بن محمد المختار مفتي تيندوف الذي كان مرجع الصحراء كلها في الفتيا ، ومن مظاهر اعتزاز فقهاء الصحراء بالمذهب المالكي انهم كونوا ما سموه بطريق الفقهاء ، وهي سبيل الحجيج من مصر الى المغرب تمر عن طريق فزان وتوات لا عن الجزائر (راجع رحلة ابن مليح التي اشار اليها صاحب الاعلام ج 4 ص 27) .

وهناك مئات أعلام الفقه المالكي من المغاربة عينوا قضاء في
حواضر الشرق العربي كقضاة مالكية نظراً لما عرف به علماء المغرب
سهولاً وصحراء من ضلّاعة وعمق في هذا المذهب بين أخوانهم المالكية
في العالم الإسلامي ، وقد تولى يونس بن طربة القيصري (من قصر كتامة)
قضاء طرابلس الغرب كما تولى التدريس بدار الحديث الكاملية بالقاهرة
عام 641 هـ / 1243 م) . (تكملة الصلة لابن الأبار ج 3 ص 741) ،
ولدينا قائمة لهؤلاء العلماء الذين تولوا القضاء أو تدريس الفقه المالكي
في الشرق .